

الدكتورة جينا عبدالملك


المهندس محمد المكاوي


المهندس سامي أبو وردة


المهندس صلاح بركات


شعبان أبو الفتوح


المهندس حازم الاشموني


الفريق أحمد فتحي خليفه


الفريق أشرف سالم زاهر



PERLA HEIGHTS

شركة بيرلا هايتس للتطوير العقاري

المهندس **أحمد الزيني** رئيس مجلس الإدارة

المهندس **محمد الصادق** المكاوي نائب رئيس مجلس الإدارة والمدير العام

والدكتورة **جينا أمين عبدالملك** نائب رئيس مجلس الإدارة والعاملون بالشركة

يهنئون فخامة الرئيس **عبدالفتاح السيسي**

رئيس الجمهورية والقائد الأعلي للقوات المسلحة

والفريق **أشرف سالم زاهر** وزير الدفاع والفريق **أحمد فتحي خليفه** رئيس أركان القوات المسلحة

والمهندس **حازم الأشموني** محافظ الشرقية واللواء **محمد الجمسي** مدير أمن الشرقية

والدكتور **أحمد عبدالمعطي** والمهندسة **لبني عبدالعزيز** نائبا المحافظ واللواء **عبدالغفار الديب** السكرتير العام لمحافظة الشرقية

والاستاذ **محمد بطيشة** السكرتير المساعد لمحافظة الشرقية الاستاذ **شعبان أبو الفتوح** رئيس مركز ومدينة الزقازيق.

والمهندس **سامي أبو وردة** رئيس مجلس إدارة شركة كهرباء القناة والمهندس **صلاح بركات** رئيس قطاعات كهرباء الشرقية والمدن الجديدة

والمهندسة **أماني أبو هاشم** رئيس قطاعات كهرباء وسط الشرقية

والشريك الاستراتيجي شركة Special Capital شركة Egy Map للخدمات الإدارية

و السادة النواب بمجلسي الشعب والنواب جميع القيادات التنفيذية والسياسية والأمنية والشعب المصري

بمناسبة الذكري الـ 53 لانتصارات السادس من أكتوبر العظيم



من خلف جدران سجن العاشر من رمضان للتأهيل ينبعث صوت مظلوم ينادي بالعدل صرخة المتهم إبراهيم عياد للرئيس عبدالفتاح السيسي تزلزل أركان السجن والسجان، وتصعد إلى السماء مستغيثة برئيس كل المصريين. إنها صرخة المواطن إبراهيم عياد حميد حماد، الذي سُلب حريته وشُرّدت أسرته ووُضع خلف الأسوار القاسية بموجب عقوبة غليظة لا ذنب له فيها سوى أنه كان ضحية لوشاية ظالمة. يقف المواطن إبراهيم اليوم ليؤكد ببراءته المقترنة بالقسم العظيم أمام الله وأمام الشرفاء من أبناء الوطن، مؤكداً أن ما وقع عليه وعلى أسرته هو عين القهر والشطط. فكيف يسوغ في دولة مؤسسات وسيادة قانون أن يُلفّق للمواطن البريء إبراهيم اتهامٌ بالتجار في المواد المخدرة وحيازة سلاح ناري، دون أن تثبت عليه الجريمة بأي دليل يقيني مباشر؟


النائب العام


وزير العدل


وزير الداخلية

صرخة المتهم إبراهيم للرئيس السيسي تزلزل أركان السجن والسجان: «واللّه العظيم أنا بريء وأنتظر العدالة»

إستغاثة عاجلة للنائب العام ووزيرا العدل والداخلية

من يرفع صرخة البراءة لرئيس الجمهورية بعد ثبوت تلفيق القضية

وصرخات إلي اللّه من قلب زنزانة العاشر من رمضان أفتحوا التحقيق أنا برئ والاتهام تلفيق



بدأت المأساة بخلاف جيرة عابر حول قطعة أرض كانت مجهزة لإقامة مشروع مصنع يقتاد منه إبراهيم وأسرته، ليتحول هذا الخلاف إلى انتقام كيد من جار لا يرحم. استغل ذلك الجار علاقاته ونفوذه لتنسيق مخطط إلفاق الجريمة بالتعاون مع ضباط بمكتب مكافحة المخدرات ببلبيس، والذين تجردوا من رسالتهم النبيلة وساهموا في محو الحقيقة. اقتحموا الحياة الآمنة للمواطن إبراهيم، واستولوا على سيارة مملوكة له، ونسجوا روايات تُستحيا من ذكرها لكسر إرادته وتجريده من حقوقه. ولم تقف عائلة المظلوم إبراهيم مكتوفة الأيدي، بل بادرت بالإبلاغ الفوري عبر النجدة، وتم ضبط السيارة بالفعل برفقة الضابط المعني، مما أثبت وجود خلل جسيم وتجاوز صارخ.

فتحت وزارة الداخلية تحقيقات موسعة عبر إدارة التفتيش والرقابة، لتنكشف الحقيقة المرة وتبين حجم التجاوزات الصادرة من القائمين على محضر ضبط إبراهيم. وجاءت القرارات الإدارية لتؤكد الواقعة؛ حيث صدر قرار بإنهاء خدمة عدد من أمناء الشرطة المشاركين في الواقعة لمخالفتهم واجبات الوظيفة، كما أُغلق مكتب مخدرات بلبيس نتيجة لتلك التجاوزات، ونُقل الضباط المحررون للمحضر إلى مديريات أمن أخرى بعد استبعادهم من مواقعهم. ورغم كل هذه القرارات الرسمية التي تثبت تهاوي الدليل وافتعال الواقعة ضد إبراهيم، بقي المظلوم يقضي سنوات عمره خلف الحديد، ودُفعت أسرته ثمن جريمة لم ترتكبها. وللأسف، حالت ظروف وإجراءات شكليات القاضي دون التدوين الدقيق لطلبات الدفاع ورَدّ المحكمة، ليُصاغ الحكم غليظاً بالسجن المشدد لمدة خمسة عشر عاماً، وأيدت محكمة النقض الحكم استناداً إلى الشكل الظاهري للأوراق المكتوبة، والتي كُتمت فيها الأدلة المستحدثة والتحقيقات الإدارية اللاحقة. لم يتسن للمحكمة وقتئذ الاطلاع على النتائج التي أسفرت عنها تحقيقات التفتيش والرقابة، والتي أظهرت تحامل المحررين ورغبتهم في الانتقام الشخصي من إبراهيم. واليوم، وبعد ظهور هذه الحقائق والوثائق الرسمية، تفتح المادة ٤٤١ من قانون الإجراءات الجنائية نافذة الأمل والرجاء لمراجعة هذا الحكم النهائي؛ حيث تنص الفقرة الخامسة من المادة على جواز طلب إعادة النظر إذا ظهرت وقائع أو أوراق لم تكن معلومة وقت المحاكمة، وكان من شأنها ثبوت براءة المحكوم عليه.

إن الاستيلاء على سيارة إبراهيم، والبلاغ المقدم قبل تحرير المحضر، والتأديب الصادر ضد الضباط وأمناء الشرطة، هي أدلة تقطع بتداعي الدليل الأساسي في الدعوى. وإذا كان شاهد الإثبات ومدون المحضر قد ثبت في حقه التحامل والتجاوز، فكيف يُبنى حكم بإدانة المواطن إبراهيم على شهادة سقطت عنها العدالة والصحة؟ إن صرخة إبراهيم اليوم تتوجه إلى فخامة الرئيس عبد الفتاح السيسي، الأب والمظلة التي يلجأ إليها كل مظلوم على أرض مصر الطيبة، فنطالب فخامتكم بالتدخل وإنصاف هذه الأسرة المكلومة التي فقدت معيلها إبراهيم، وفتح باب التحقيق من جديد ليأخذ الحق مجراه الصحيح.

كما نناشد سيادة المستشار الجليل النائب العام، محمد شوقي بصفته الأمين على الدعوى العمومية والحارس لشرعية القانون، باستخدام سلطته المقررة بالمادة ٤٤٣ إجراءات جنائية؛ فإن عرض هذا الالتماس والأوراق الجديدة الخاصة بالمحكوم عليه إبراهيم على اللجنة المختصة بمحكمة النقض يمثل طوق النجاة لرفع هذا الجور الظاهر. ونستغيث بسيادة المستشار وزير العدل السيد محمود الشريف، لإنفاذ العدالة الناجزة، ومتابعة ما شاب قضية إبراهيم من إجراءات تجاهلت أصل الحق والبراءة، ونوجه النداء إلى السيد اللواء محمود توفيق، وزير الداخلية، لمواصلة نهج الشفافية والتطهير ومصادقة التحقيقات التي أجرتها أجهزة الوزارة.

لا يمكن أن يرضي الله أو الوطن أن يقضي إنسان بريء مثل إبراهيم أحسن سنوات حياته بين الجدران بسبب أحقاد وثارات ووشايات ظالمة. إن قوة الدولة تعتمد على إقامة العدل وتطهير النافذة القضائية والأمنية من أي شائبة قد تشوه مسيرة البناء والتطوير. الأمل معقود في الله أولاً، ثم في قيادتكم الحكيمة وقضائكم الشامخ لفتح التحقيق وإعادة قراءة أوراق إبراهيم بلمسة إنسانية وقانونية مجردة؛ فصرخة المظلوم لا تموت، وحق البريء إبراهيم لا يسقط بالتقادم، وثقتنا بالعدالة المصرية تبقى راسخة لا تتزعزع. افتحوا التحقيق من جديد، وأنصفوا المظلوم إبراهيم وأعيدوه إلى أسرته وأبنائه، والله ولي الصابرين وهو يهدى السبل.